

قرار وزاريّ مشترك مؤرّخ في 24 رجب عام 1418 الموافق 25 نوفمبر سنة 1997، يتعلّق بالخصائص التّقنيّة للخلّ وكيفيّات وشروط وضعه رهن الاستهلاك.

إنّ وزير التّجارة،

ووزير الصّناعة وإعادة الهيكلة،

ووزير الفلاحة والصّيد البحريّ،

- بمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرّخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلّق بالقواعد العامّة لحماية المستهلك، المعدّل والمتمّم، والنّصوص المتّخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسيّ رقم 97 - 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 90 - 12 المؤرّخ في 4 جمادى الثّانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدّد صلاحيّات وزير الفلاحة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 90 - 39 المؤرّخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلّق برقابة الجودة وقمع الغشّ،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92 - 65 المؤرّخ في 8 شعبان عام 1412 الموافق 12 فبراير سنة 1992 والمتعلّق بمراقبة مطابقة الموادّ المنتجة محلياً أو المستوردة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94 - 207 المؤرّخ في 7 صفر عام 1415 الموافق 16 يوليو سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيّات وزير التّجارة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 96 - 319 المؤرّخ في 15 جمادى الأولى عام 1417 الموافق 28 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدّد صلاحيّات وزير الصّناعة وإعادة الهيكلة،

القائمة 'ب'

السّلع المرخصة للتّصدير في إطار تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة الأسيهار :

- التّمور العاديّة

- تمور فريزة، باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور

- الملح المنزلي والملح الصّناعيّ

- البطانيات

- الصّناعة التّقليديّة المحليّة، ما عدا الزّرابي

المصنوعة من الصوف

- أدوات منزليّة من البلاستيك والألمنيوم والزّنك والحديد والفولاذ

- الخردوات وصفائح من كلّ الأنواع، والقضبان والصفائح من نوع (أ. ن. بي)

- الدهن

- الأفرشة الرغوية

- عربات يد

- البقايا الحديديّة

- قرورات غاز البوتان 13 كلغ الفارغة و / أو المملوءة

- العجائن الغذائيّة

- مسحوق الصابون

- موادّ البناء

- الثلاجات وآلات الطبخ وآلات الطبخ المسطحة.

القائمة 'ج'

الموادّ غير القابلة لمعاملات التّجارة الخارجيّة بمناسبة أسيهار تامنغست :

- السّميد

- الدقيق

- الحليب المسحوق

- حليب الأطفال.

المادة 5 : يمكن أن يحتوي الخل على المواد الإضافية الآتية :

- أمشاب البهار، توابل وفواكه أو جزء أو مستخلص من هذه النباتات المستعملة للتقطير.
- خلّ مصّل الحليب (لكتوسروم).
- عصير الفواكه أو مايعادله من مركّز عصير الفواكه.
- سكر.
- عسل.
- ملح غذائي.

المادة 6 : لايسمح إلا بتلوين خلّ الكحول. والمادة الوحيدة المستعملة في التلوين هي مادة الكراميل (E150).

المادة 7 : يحدّد المحتوى الإجمالي للحمض المعبّر عنه بالحمض الخلّي لخلّ الخمر بـ 60 غراما على الأقل في اللتر الواحد.

وهذه النسبة تساوي 50 غراما على الأقل في اللتر الواحد بالنسبة لأنواع الخلّ الأخرى.

لا يمكن أن تتجاوز النسبة الإجمالية للحمض لجميع أنواع الخلّ الكميّة التي يمكن الحصول عليها عن طريق التخمير البيولوجي.

المادة 8 : تحدّد نسبة بقايا الكحول المعبّر عنها بالحجم كما يأتي :

- 1% بالنسبة لخلّ الخمر.

- 0,5% بالنسبة لأنواع الخلّ الأخرى.

المادة 9 : تحدّد النسبة الدنّيا للمستخلص الجافّ القابل للدوبان، باستثناء السكر والملح المضاف بـ 1,3 غرام في 1000 مل لكلّ 1% من حمض الخلّ فيما يخصّ خلّ الخمر غرامان (02) في 1000 مل لكل 1% من حمض الخلّ فيما يخصّ خلّ خمر الفواكه.

يقرّرون ما يأتي :

المادة الأولى : عملا بأحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 92 - 65 المؤرّخ في 12 فبراير سنة 1992 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا القرار الخصائص التقنيّة للخلّ الموجّه للاستهلاك البشريّ وكيفيات وشروط وضعه رهن الاستهلاك.

المادة 2 : تخصّص تسمية "خلّ" للمحلّول المحضّر فقط من مادة خاصّة تحتوي على نشاء و/أو سكر، حسب العمليّة البيولوجيّة للتخمير المضاعف الكحوليّ والخلّي.

يمنع استعمال حمض الخلّ، حمض البيروولينيّ، الأحماض المعدنية وثقل التقطير في صنع الخلّ وكذلك إضافتها إلى نفس المنتج.

المادة 3 : يوضع الخلّ للاستهلاك حسب أصوله، تحت التسميات الآتية :

- خلّ الخمر، خلّ (خمر) الفواكه، خلّ (خمر) الفواكه الصّغيرة وخلّ (خمر) التفّاح،
- خلّ الكحول (كحول التقطير)،
- خلّ الحبوب (كلّ الحبوب التي تحوّل النشاء الموجود فيها إلى سكريّات، بعوامل أخرى غير إنزيمات الشّعير المنتش)،

- الخلّ المنتش (الشّعير المنتش)،

- الخلّ المنتش المقطر (خلّ منتش مقطر تحت ضغط منخفض).

- خلّ مصّل الحليب (لكتوسروم)،

- خلّ العسل.

المادة 4 : يحضّر الخلّ من الموادّ الأوّليّة الآتية :

- منتج ذو أصل زراعي يحتوي على نشاء، أو سكريّات أو نشاء وسكريّات.

- خمر العنب، الفواكه أو الفواكه الصّغيرة وخمر التفّاح.

- كحول التقطير ذو أصل زراعيّ أو غابيّ.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 رجب عام 1418 الموافق 29 نوفمبر سنة 1997، يحدد إطار تنظيم المسابقات على أساس الشهادات والامتحانات المهنية للاتحاق بالأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة.

إن وزير التجارة،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي،

- بمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعيّة الموظفين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966، والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية وإعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985، والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 231 المؤرخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 207 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1410 الموافق 14 نوفمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بإدارة المكلفة بالتجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

المادة 10 : يحدد التركيز الأقصى للملوثات المسموح بها في الخل كما يأتي :

- الزرنيخ : 1 مغ / كغ،

- الرصاص : 1 مغ / كغ،

- مجموع النحاس والزنك : 10 مغ / كغ،

- الحديد : 10 مغ / كغ.

المادة 11 : زيادة على أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 - 367 المؤرخ في 10 نوفمبر سنة 1990 والمتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها، يحمل وسم الخل البيانات الآتية :

1 - يحمل الخل المتحصل عليه انطلاقا من مادة أولية واحدة، التسميات المحددة في المادة 3.

2 - الخل المتحصل عليه انطلاقا من عدة مواد أولية يحمل تسمية «خل» متبوعة بالقائمة الكاملة للمواد الأولية المستعملة حسب الترتيب التنازلي لنسبها.

3 - النسبة الإجمالية للحمض بإشارة "س%" مباشرة بجانب اسم المنتج.

المادة 12 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 رجب عام 1418 الموافق 25 نوفمبر سنة 1997.

وزير التجارة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة
بختي بلعاب عبد المجيد مناصرة

وزير الفلاحة والصيد البحري
بن علي بلحواجب

- Matelas en mousse
- Brouettes
- Déchets ferreux
- Bouteilles de gaz butane 13 kg vides et/ou pleines
- Pâtes alimentaires
- Savon en poudre
- Matériaux de construction
- Réfrigérateurs, cuisinières et réchauds plats.

LISTE "C"

**Produits non éligibles aux transactions
de commerce extérieur à l'occasion
de l'Assihar de Tamenghasset**

- Semoule
- Farine
- Lait en poudre
- Lait infantile.



**Arrêté interministériel du 24 Rajab 1418
correspondant au 25 novembre 1997 relatif
aux spécifications techniques et aux
modalités et conditions de mise à la
consommation des vinaigres.**

Le ministre du commerce,

Le ministre de l'industrie et de la restructuration et,

Le ministre de l'agriculture et de la pêche,

Vu la loi n° 89-02 du 7 février 1989, modifiée et complétée, relative aux règles générales de protection du consommateur, et les textes pris pour son application ;

Vu le décret présidentiel n° 97-231 du 20 Safar 1418 correspondant au 25 juin 1997 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 90-12 du 1er janvier 1990 fixant les attributions du ministre de l'agriculture ;

Vu le décret exécutif n° 90-39 du 30 janvier 1990 relatif au contrôle de la qualité et à la répression des fraudes ;

Vu le décret exécutif n° 92-65 du 12 février 1992, modifié et complété, relatif au contrôle de la conformité des produits fabriqués localement ou importés ;

Vu le décret exécutif n° 94-207 du 7 Safar 1415 correspondant au 16 juillet 1994 fixant les attributions du ministre du commerce ;

Vu le décret exécutif n° 96-319 du 15 Joumada El Oula 1417 correspondant au 28 septembre 1996 fixant les attributions du ministre de l'industrie et de la restructuration ;

Arrêtent :

Article 1er. — En application de l'article 1er du décret exécutif n° 92-65 du 12 février 1992 susvisé, le présent arrêté a pour objet de définir les spécifications techniques des vinaigres destinés à la consommation humaine, ainsi que les modalités et les conditions de leur mise à la consommation.

Art. 2. — La dénomination "vinaigre" est réservée au liquide préparé exclusivement à partir d'une matière appropriée contenant de l'amidon et/ou des sucres, selon le procédé biologique de la double fermentation alcoolique et acétique.

Est interdite l'utilisation d'acide acétique, d'acide pyroligneux, d'acides minéraux et de vinasse dans la fabrication des vinaigres ainsi que leur addition dans ces mêmes produits.

Art. 3. — Les vinaigres sont mis à la consommation, selon leurs origines, sous les appellations suivantes :

- vinaigre de vin, vinaigre (de vin) de fruits, vinaigre (de vin) de petits fruits et vinaigre de cidre ;
- vinaigre d'alcool (alcool de distillation) ;
- vinaigre de céréales (toute céréale dont l'amidon a été transformé en sucres par d'autres agents que les seules diastases de l'orge maltée) ;
- vinaigre de malt (orge maltée) ;
- vinaigre de malt distillé (vinaigre de malt distillé sous pression réduite) ;
- vinaigre de petit lait (lactosérum) ;
- vinaigre de miel.

Art. 4. — Les vinaigres sont préparés à partir des matières premières suivantes :

- produits d'origine agricole contenant de l'amidon (ou féculé), des sucres ou de l'amidon et des sucres ;
- vin de raisin, de fruits ou de petits fruits et cidre ;
- alcool de distillation d'origine agricole ou sylvicole.

Art. 5. — Les vinaigres peuvent contenir les ingrédients facultatifs suivants :

- herbes condimentaires, épices et fruits ou parties ou extraits de ces végétaux utilisables comme aromatisants ;
- lactosérum ;
- jus de fruits ou l'équivalent en concentré de jus de fruits ;
- sucres ;
- miel ;
- sel de qualité alimentaire.

Art. 6. — La coloration des vinaigres n'est admise que pour les vinaigres d'alcool. L'unique matière colorante autorisée est le caramel (E 150).

Art. 7. — La teneur totale en acide exprimée en acide acétique des vinaigres de vin est fixée au minimum à 60 grammes par litre.

Cette teneur est au minimum de 50 grammes par litre pour les autres vinaigres.

La teneur totale en acide des vinaigres ne doit pas dépasser la quantité que l'on peut obtenir par fermentation biologique.

Art. 8. — La teneur en alcool résiduel des vinaigres, exprimée en volume est limitée à :

- 1% pour les vinaigres de vin ;
- 0,5% pour les autres vinaigres.

Art. 9. — La teneur minimale en extrait sec soluble, à l'exclusion des sucres ou du sel d'ajout, est fixée à 1,3 g par 1000 ml pour 1% d'acide acétique pour les vinaigres de vin et à 2 grammes par 1000 ml pour 1% d'acide acétique pour les vinaigres de vin de fruits.

Art. 10. — La concentration maximale des contaminants tolérés dans les vinaigres est déterminée comme suit :

- Arsenic 1 mg/kg ;
- Plomb 1 mg/kg ;
- Total cuivre et zinc 10 mg/kg ;
- Fer 10 mg/kg.

Art. 11. — Outre les dispositions du décret exécutif n° 90-367 du 10 novembre 1990 relatif à l'étiquetage et à la présentation des denrées alimentaires, l'étiquetage des vinaigres doit répondre aux prescriptions suivantes :

1 — les vinaigres obtenus à partir d'une seule matière première portent les dénominations visées à l'article 3 ;

2 — les vinaigres obtenus à partir de plusieurs matières premières portent la dénomination "vinaigre" suivie de la liste complète des matières premières utilisées dans l'ordre décroissant de leur proportion ;

3 — la teneur totale en acide exprimée par la mention "X %" à proximité immédiate du nom du produit.

Art. 12. — Le présent arrêté sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 24 Rajab 1418 correspondant au 25 novembre 1997.

Le ministre de l'industrie
et de la restructuration,

Abdelmadjid MENASRA.

Le ministre du commerce,

Bakhti BELAIB.

Le ministre de l'agriculture et de la pêche,

Benalia BELAHOUADJEB.

Arrêté interministériel du 28 Rajab 1418 correspondant au 29 novembre 1997 fixant le cadre d'organisation des concours sur titres et examens professionnels pour l'accès aux corps spécifiques de l'administration chargée du commerce.

Le ministre du commerce et,

Le ministre délégué auprès du Chef du Gouvernement, chargé de la réforme administrative et de la fonction publique,

Vu le décret n° 66-145 du 2 juin 1966, modifié et complété, relatif à l'élaboration et à la publication de certains actes à caractère réglementaire ou individuel concernant la situation des fonctionnaires;

Vu le décret n° 66-146 du 2 juin 1966, modifié et complété, relatif à l'accès aux emplois publics et au reclassement des membres de l'ALN et de l'OCFLN;

Vu le décret n° 85-59 du 23 mars 1985 portant statut-type des travailleurs des institutions et administrations publiques;

Vu le décret présidentiel n° 97-231 du 20 Safar 1418 correspondant au 25 juin 1997 portant nomination des membres du Gouvernement;

Vu le décret exécutif n° 89-207 du 14 novembre 1989 portant statut particulier applicable aux travailleurs appartenant aux corps spécifiques de l'administration chargée du commerce;

Vu le décret exécutif n° 90-99 du 27 mars 1990, relatif au pouvoir de nomination et de gestion administrative à l'égard des fonctionnaires et agents des administrations centrales, des wilayas et des communes ainsi que des établissements publics à caractère administratif en relevant;

Vu le décret exécutif n° 94-61 du 25 Ramadhan 1414 correspondant au 7 mars 1994 portant application de l'article 36 de la loi n° 91-16 du 14 septembre 1991 relative au moudjahid et au chahid;

Vu le décret exécutif n° 95-293 du 5 Joumada El Oula 1416 correspondant au 30 septembre 1995 relatif aux modalités d'organisation des concours, examens et tests professionnels au sein des institutions et administrations publiques;

Arrêtent :

Article 1er. — En application des dispositions de l'article 2 du décret exécutif n° 95-293 du 5 Joumada El Oula 1416 correspondant au 30 septembre 1995 susvisé, le présent arrêté a pour objet de fixer le cadre d'organisation des concours sur titres et examens professionnels pour l'accès aux corps spécifiques de l'administration chargée du commerce.